

بحار الأنوار

[257] الفقيه: قال الصادق عليه السلام: إذا كان اللحم مع الطحال، وذكر مثل ما في المقنع (1). تبين: السفود كتونور: الحديد التي تشوى بها اللحم، وفي القاموس: الجوزاب بالضم: طعام السكرى أرز ولحم انتهى. والظاهر أن المراد هنا الخبز المشروود تحت الطحال واللحم اللذين على السفود ليجري عليها ما ينفصل منهما وعمل بما ورد في الفقيه أكثر الأصحاب، والاصل فيه عندهم ما رواه الشيخ (2) في الموثق عن عمار الساباطي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سئل عن الطحال أيحل أكله؟ قال: لا تأكله فهو دم، قلت، فإن كان الطعام (3) في سفود مع لحم وتحت خبز وهو الجوزاب أيؤكل ما تحته؟ قال: نعم يؤكل اللحم والجوزاب ويرمى بالطحال لأن الطحال في حجاب لا يسيل منه، فإن كان الطحال مشقوقا أو مثقوبا فلا نأكل مما يسيل عليه الطحال، وعن الجري يكون في السفود مع السمك قال: يؤكل ما كان فوق الجري، ويرمى بما سأل عليه الجري، وهذا مطابق لما في الفقيه، وأما ما ذكره الصدوق رحمه الله في الكتابين فهو مخالف للخبرين فإن عبارته تدل على عدم حل اللحم إذا كان تحت الطحال وإن لم يكن مثقوبا، والروايتان تدلان على الحل مطلقا إذا لم يكن مثقوبا، قال في الدروس: إذا شوى الطحال مع اللحم فإن لم يكن مثقوبا أو كان اللحم فوقه فلا بأس، وإن كان مثقوبا واللحم تحته حرم ما تحته من لحم وغيره. وقال الصدوق رحمه الله: إذا لم يثقب لم يؤكل اللحم إذا كان أسفل ويؤكل الجوزاب وهو الخبز (4).

(1) من لا يحضره الفقيه 3: 214 و 215. (2)

رواه الشيخ في التهذيب 9: 81 بإسناده عن محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمار بن موسى عن أبي عبد الله عليه السلام. (3) في المصدر: فإن كان الطحال. (4) الدروس: كتاب الاطعمة: الدرس الثالث.